ملخص بحث :

الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسيير الذاتي خلال الفترة 1962-1989.

أعضاء الفوج : **شمس الدين جمال / عباس درابلة** **الفوج** : 2 **تحت اشراف:** أستاذ م.إليفي

المقدمة : استرجعت الجزائر إستقلالها من فرنسا سنة 1962 و خرجت منهكة القوى تعاني من مشاكل إجتماعية عديدة ومشاكل اقتصادية حادة ورغم كل هذه الظروف بعد الإستقلال أدت إلى التركيز على إعادة البناء في جميع المستويات فماهي مراحل تطور الجزائر من مرحلة 1962.1989

المبحث الأول: الجزائر فترة 1962.1966

المطلب الأول : وضع الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال 1962-1966 :

تميزت بداية هذه الفترة (1962)بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي :

-غياب شبه تام للصناعات ألساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية .

-قطاع ز ارعي حديث يمتلكه الأوربيون و يحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار و يشمل الأراضي الخصبة للجزائر

- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل الإعلان الإستقلال مما ترك فارغا كبيرا في الإطارات و العمال المحترفين، و هو ما عطل سير الإقتصاد .

- التخلي شبه التام عن المستثمرات الفلاحية الحديثة و المؤسسات الصناعية و التجارية من قبل مالكيها الأوروبيين

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد

- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم و رؤوس أموالهم ، و تم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل حوالي 750 مليون فرنك عبر القنوات البنكية ، و انعدام الإئتمان و نتج عن هذا قلة القروض و بالتالي قلة الإستثمارات .

- كما ورثت الجزائر بعض الهياكل و المنشآت الإقتصادية و الإجتماعية ، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية

- لم يكن أمام القادة الجزائريين أنا ذاك سوى الإحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد االستعماري : من مسيرين، و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الإستقلال

-بلإضافة إلى إستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة 1959-1964 التي اعتبرت ضرورة الاستغناء عنها و استنادا إلى ما تنص عليه معاهدة أيفيان 1962 تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي و التقني للدولة الجزائرية الناشئة من اجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة و إكمالها .

المطلب الثاني : السياسة الإقتصادية الجزائرية للفترة 1962-1966 :

في ظل الظروف السابقة التي صاحبت الإستقلال لجأت الجزائر إلى تطبيق جملة من الإجراءات الإقتصادية في العديد من القطاعات، نستعرضها كما يلي :

1 - تم الإعلان عن أملاك التي تركها المعمرون "أمالك شاغرة" و منح إدارتها سواء للجهاز الإداري أو للعمال الذين يشتغلون فيها وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الإقتصادية :

- التسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون 330 مؤسسة بمجموع 3000

، و تخص الصناعات الغذائية ، مواد البناء) مراسيم 1963حول التسيير الذاتي

- إنشاء دواوين وشركات وطنية وهذا من اجل مراقبة وتموين القطاعات الحيوية لالقتصاد.. كما عمدت السلطات الجزائرية إلى تأميم اأملك الإستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963 , ثم الشركات البترولية االنجلوساكسونية و البنوك سنوات 1966 و 1967.

3 -المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر ، حيث استعادت الدولة حوالي 56% من أسهم الشركة البترولية (REPAL.N.S)و شركة (Raffinerie) بالجزائر العاصمة ، و 20 % من حصص شركة الغاز (CAMEL) و 40 % في رونو(Renault CARL)، و 25 % في الإلتحاد الصناعي اإلفريقي ، وفي شركة السباكة (Fonderie La)والتي كانت في عنابة ، بالإضافة الى شركات أخرى

.4 - و نتيجة للتخوف من هروب رؤوس الأموال من جهة ، ووضع هياكل مالية تتلائم مع الظروف في تلك الفترة من جهة أخرى ، شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية و المالية و ذلك بإنشاء البنك المركزي

المطلب الثالث : التشكيلة القطاعية (الهيكلية) الصناعية في فترة 1962-1966

عموما يمكن القول إن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية :

1 **.قطاع التسيير الذاتي** : المتكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين ، و الذي واجه العديد من المشاكل منها ما يخص التمويل ، نقص الموارد البشرية المؤهلة ، التموين ، التسويق و عدم رغبة الدولة في الإستمرار.

2 **.قطاع خاص أجنبي :** ممثال في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بلإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات .

3 **.قطاع خاص وطني** : أنشأه المقاولون الجزائريين الخواص و الذي كان يحظى بدعم السلطات العمومية ، لذلك عينت الحكومة مندوبين عنها في كل شركة خاصة بهدف التحضير إلدماجهم في نظام التسيير الذاتي

4 **.قطاع عمومي نامي :** و الذي بدا في الظهور إنطلاقا من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر أو كون من طرف الدولة .

المبحث الثاني: الجزائر 1966 -1989

المطلب الأول : لماذا إختارت الجزائر النهج الإشتراكي

الاختيار كان مبنى على أساسين هما :

-إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية و الفنية) ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية

- الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي .

و أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في التنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب لتخطيط لأداء العملية الاقتصادية و كان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1967 / 1969 ثم المخطط الرباعي الأول 1970 / 1973 ثم المخطط الرباعي الثاني 1974 / 1977 ثم المخطط الخماسي الأول 1980 / 1984 و آخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1985 / 1989 .

المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائر بين المرحلة 1966/1978.

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة ، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات و خطط التنمية المسطرة ،

وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية :

- الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي
- تجارة محتكرة من طرف الدولة
- اعتماد كلي على عائدات المحروقات

كما تميز كذلك ببني تحتية ضعيفة و نظام مصرفي هش.

و أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في التنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية و كان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1967 / 1969 ثم المخطط الرباعي الأول 1970 / 1973 ثم المخطط الرباعي الثاني 1974 / 1977 ثم المخطط الخماسي الأول 1980 / 1984 و آخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1985 / 1989 .

المطلب الثالث : مسيرة التنمية الإقتصادية خلال عشرية الثمنيات

جاءت عشرية الثمانينات مع إنطلاق المخطط الخماسي الأول)80-84(معلنة بداية الإصلاحات جذرية نضرا لكون الإقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف

.فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نضرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التى قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوي الطموحات , فالامؤسسات التى كان ينتظر منها ان تبلغ مستةي النضج في بداية الثامينات لم تقم بالدور المنوط بها.

فبداية الاصلاحات كانت باصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 1980/10/14 خاص بأعادة هيكلة المؤسسات العمومية, اذ في نهاية سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية تظم 3/4 من النشاط الاقتصادي إلي 500 مؤسسة جديدة تقريبا و قد كانت الغاية من سياسة اعادة الهيكلة انذاك هي :ادخال المزيد من المرونة بالسعي الى تخصيص المؤسسات , و الفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص أحجامها

اعتماد اللا مركزية قصد النهوض بالأقتصاد المحليو الجهوي , و هادا ما جسده اقامت مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

لقد كان للازمة البترولية المعاكسة سنة 1986 ثاثير بالغ الاهمية على الأقتصاد الوطني , حيث اصبحت مظاهر الجمود و الضعف في نظام التخطيط المركزي الدخول في موجة جديدة من الأصلاحات الاقتصادية التى عرفت التجسيد في نهاية 1987 بإصدار قانون رقم 19/87 المتعلق باعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة الى تعاونيات خاصة و مزارع فردية, تتمتع بحقوق الاستغلال الطويلة الاجل و هادا بغية النهوض بهادا القطاع الدي عانى الإهمال في المخطاطات التنموية السابقة. يمكن القول أن الاصلاحات الاقتصادية التى انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمنينات عرفت فاشل على المستوي الإقتصادي ,فند ان مثلا سياسة اعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترقي الى مستوي الاهداف المنتظرة حيت بلغ العجز المالي ما بين الفترة]1984-1987 [لهاذه المؤسسات 125 مليار دينار او ما يعادل 18,5 مليار دولار كما ان ضروف الخارجية لم تكن في صالح الجزائر , اذن ان انخفاض اسعار النفط سنة 1986 و قيمة الدولار التى كانت عملة العامل في مجال المحروقات اديا الى انخفاض كبير في ارادات الجزائر من 13 مليار سنة 1985 الى 7 مليار دولار سنة 1986 و بفعل الاختلات الكبيرة التى بدا يعرفها الاقتصاد الو طني

خـاتمـة :

نتج عن الاستعمار مباشرة خاصيات للاقتصاد الجزائري تتمثل في ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الجزائري و ضعف التصنيع ، البطالة و التشغيل الناقص ، انخفاض الدخل الفردي ،. لهذا تتطلب عملية التنمية الاقتصادية بذل مجهودات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الجزائري ، حيث تظهر التبعية الاقتصادية في أشكال مختلفة : تبعية تجارية مالية و بشرية إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري فتلك الآونة كان اقتصاد ضعيف و هو نتيجة للتبعية الاقتصادية ، و الذي يتمثل في ضعف هيكل المبادلات الخارجية ، و في العلاقات المالية ، كل هذه العوامل أثرت سلبا على الإنتاج و التسيير و التنظيم ، و إنعاش الاقتصاد الجزائر.